الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي خميس مليانة
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي الثاني

2

يومي 5- 6 ماي 2009

الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية

النظام المصرفي الإسلامي نموذجًا

" تطوير نظام إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية "

الدكتور/ بوعظم كمال
الأستاذ/ شوقي بورقبة
جامعة فرحات عباس– سطيف
bouadamkamel@yahoo.fr

ملخص:
تتناول هذه الورقة إدارة المخاطرالإئتمانية في المصارف الإسلامية وذلك لمعرفة الطبيعة المميزة ومدى إختلافها مع المصارف التقليدية من خلال أربعة عناصر:
– المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية
– المخاطر التي تختص بها صيغ التمويل الإسلامية
– مراحل إدارة مخاطر الإئتمان في المصارف الإسلامية
– آفاق وتحديات إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية

Résumé:
Ce papier traite le management des risques de crédit dans les banques islamiques afin de cerner au mieux ses spécificités par rapport aux banques traditionnelles, et ce à travers les quatre axes suivants:
- **Les risques des banques islamiques ;**
- **Les risques liés aux modes de financements islamiques ;**
- **Les étapes du management des risques de crédit dans les banques islamiques ;**
- **Perspectives et défis du mangement des risques de crédit dans les banques islamiques**.

المقدمـــــة:

إن الدراســـات النظرية في ا لمصرفية الإســـلامية تركزت فيما مضى على صيغ التمويل الإسلامية وقدرتها على النهوض بحاجات الوساطة المالية وان تكون بديلاً ذا كفاءة للإقراض، من حيث حاجات الناس إلى التمويل وانسجام تلك الصيغ مع القوانين المنظمة للأعمال المصرفية. إلا أن جانب الرقابة المصرفية لم يلق حقه من تلك الدراسات. ومعلوم أن الرقابة المصرفية تعنى بجوانب المخاطرة في الأعمال المصرفية، إذ المصرف مؤتمن على أموال الناس فكان عليه أن يستخدمها مع الحرص الدائم على توافره على القدرة على الوفاء بحقوقهم.ولقد تم تصنيف المخاطر التي يتعرض لها المصرف إلى ثلاث ة أنواع رئيسية تتمثل في مخاطر السوق والمخاطر المالية ومخاطر التشغيل ،والتي تتفرع منها مجموعة من المخاطر من مخاطر الصرف ومخاطر سعر الفائدة والمخاطر الإئتمانية،حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص نظرا لطبيعة نشاط هذا النوع من المؤسسات المالية الذي يرتكز بالدرجة الأولى عل الإئتمان.

من خلال هذا العرض تتضح إشكالية هذا البحث والتي يمكن طرحها في السؤال التالي:

ما هي الطبيعة المميزة لإدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية؟

أي هل توجد اختلافات جوهرية لمخاطر الإئتمان ومن ثم إدارتها في المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية أم لا؟

من خلال ما سبق تتضح أهمية هذا الموضوع من خلال مجموعة الأهداف الذي نسعى الوصول إليها:

- مناقشة أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية.
- التعرض لأهم مراجل إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية.
- محاولة تحديد أدوات معالجة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية.
- التطرق لأدوات الرقابة على المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية.
- التعرض لأفاق والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية عل مستوى إدارة المخاطر الإئتمانية.

و لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى أربعة عناصر أساسية:

أولا- المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية

ثانيا – المخاطر التي تختص بها صيغ التمويل الإسلامية

ثالثا – مراحل إدارة مخاطر الإئتمان في المصارف الإسلامية

رابعا- آفاق وتحديات المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية

أولا– المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية

يمكن تحديد المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية في النقاط التالية:

1– مخاطر الإئتمان:

تتمثل مخاطر الإئتمان في المخاطر التي ترتبط بالطرف الأخر في العقد ، أي مدى قدرته عل الوفاء بإلتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد. [1]

ففي البنوك التقليدية تظهر المخاطرة الإئتمانية في القرض عندما يعجز الطرف الأخر عن الوفاء بشروط القرض كاملة وفي موعدها .أما في البنوك الإسلامية فتختلف المخاطرة الإئتما نية من التمويل بصيغ الهامش المعلوم التي تنشأ فيها المخاطرة الإئتمانية من خلال تعثر آداء الطرف الأخر في تجارته أو صناعته والتمويل بصيغ المشاركة في الربح والخسارة التي تأتي فيها مخاطر الإئتمان في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله ، وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة عدم كفاية المعلومات لدى البنك عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال. [2]

2– مخاطر السوق:

تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الإقتصادية الكلية أو الجزئي ة . فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار والسياسات على مستوى الإقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار الأصول والأدوات المتداولة نتيجة ظروف خاصة بها.

3– مخاطر السعر المرجعي:

قد يبدو أن المصارف الإ سلامية لا تتعرض لمخاطر التغير في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة، ولكن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية التي تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة وعادة ما يكون مؤشر ليبور.

كما أن طبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد، وعلى ذلك فعند تغير السعر المرجعي لن يكون بالإمكان تغير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت المحدد مسبقا،ولأجل هذا فإن المصارف الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة من تح ركات سعر الفائدة في السوق المصرفية.

4- مخاطر السيولة:

تنشأ هذه المخاطرة من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من مقدرة المصرف على الوفاء بإلتزاماته في الآجال المحددة وذلك نتيجة لصعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الإقتراض أو تعذر بيع الأصول ، ونظرا لطبيعة المصارف الإسلامية التي لا تجيز اقتراض أموال بفوائد لمتطلبات السيولة ،كما لاتسمح بيع الديون إلا بقيمتها الاسمية، ولهذا السبب لا يتوفر للمصارف الإسلامية خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين.

5- مخاطر التشغيل:

تكون هذه المخاطر عموما نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث وهي احتمال الخسارة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية ،حيث تتمثل العوامل الداخلية إما في عدم كفاءة التجهيزات أو الأفراد أو التقنيات المستخدمة ، كما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية ، أما المخاطر الفنية فقد تكزن ناجمة عن الأعطال التي تطال أجهزة الاتصالات والأدوات المكتبية ، أو ناجمة عن أخطاء مواصفات النماذج وعدم الدقة في تنفيذ العمليات ، أما العوامل الخارجية فتتمثل في الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى تحطم الأصول المادية للمصارف . بالإضافةإلى هذا فإن المصارف الإسلامية تكون لديها مخاطر تشغيلية حادة مقارنة بالمصرف التقليدية ،حيث لا تتوفر للمصارف الإسلامية الموارد البشرية الكفأة المختصة في العمليات المالية الإسلامية ، كما أن طبيعة البرامج المستخدمة في المصارف التقليدية لا تتناسب مع طبيعة المصارف الإسلامية.

6- المخاطر القانونية:

نظرا للاختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامية ،فإن هنالك مخاطر تواجه المصارف الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها ،بالإضافة إلى عدم توفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية الإسلامية وعدم توفر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الأخر أدى إلى زيادة المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامية.[3]

ثانيا – المخاطر التي تختص بها صيغ التمويل الإسلامية[1]

1- مخاطر التمويل بالمرابحة

تعتبر صيغة المرابحة أكثر صيغ التمويل استخداما في المصارف الإسلامية حيث وصلت نسبة الاستخدام إلى حدود 85 من مجموع صيغ التمويل في جل المصارف الإسلامية وذلك بسبب قلة المخاطر الإئتمانية في

هذه الصيغة ، حيث تأتي المخاطرة في المرابحة من خلال تأخر الزبون في سداد ما ع ليه في الآجال المحددة ،كما أن المصارف الإسلامية لا تأخذ بمعيار الزيادة في سعر البيع في حالة التأخر عن السداد ولا يجوز لها أن تفرض غرامات التأخير لأنه عين الربا. [2]

2- مخاطر التمويل بالسلم والإستصناع:

يتمثل التمويل بالسلم في عقد يبرم بين المصرف ا لإسلامي وطالب التمويل حيث يتم بموجبه تقديم المصرف مبلغ من المال بشكل عاجل لاستلام سلعة متفق عليها بمواصفات محددة في وقت محدد بشكل آجل،وعلى هذا الأساس تتضح أن المخاطر تتمثل في عدم تسليم الطرف الآخر السلعة في الوقت المحدد الأمر الذي يؤدي ربما إلى انخفاض سعر السلعة في السوق ، أو تسليم نوعية مختلفة عما إتفق عليه في عقد السلم. كما أن عقود السلم والإستصناع لا يتم تداولها في الأسواق المنظمة ، فهي اتفاق بين طرفين ينتهي بتسليم سلعة عينية وتحويل ملكيتها ، مما يؤدي إلى إحتمال تحمل مخاطر أسعار الصرف. [3]

3- مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة:

تعتبر صيغ المشاركة في الربح والخسارة من أقل صيغ التمويل إستخداما في المصارف الإسلامية ،رغم أن هذه الصيغ كانت الأساس النظري لقيام هذا النوع من المصارف،ونظرا للمخاطر الإئتمانية العالية المرتبطة بهذه الصيغ حالت دون تطبيق صيغ المشاركة وذلك بسبب:

- عدم وجود ضمانات كافية خاصة الضمانات الأخلاقية للزبائن.
- ضعف كفاءة المصارف الإسلامية في تقييم المشاريع الإستثمارية المراد تمويلها.
- طبيعة مصادر الأموال في البنوك الإسلامية التي يغلب عليها طابع الحسابات الجارية قصيرة الأجل يفرض عليها استخدامها إستخداما قصير الأجل من خلال المرابحة والإجارة وفي حالة إستخدام هذه الأموال في شكل مشاركة أو مضاربة لأجال طويلة فإن البنك سيتعرض لنوع من مخاطر عدم التوازن المالي.

ثالثا – مراحل إدارة مخاطر الإئتمان في المصارف الإسلامية

يمكن القول بأن هناك أرب ع مراحل رئيسية لإدارة المخاطر التي تتعرض لها شركات الأعمال، وهي تعريف وتحديد هذه المخاطر، وفحصها وقياسها لتحديد ما يمكن تحمله منها بإيجاد أدوات مناسبة للتعامل

معها، ومراقبة عمل هذه الأدوات، قصد ضمان السير الحسن للمؤسسة بمستوى مناسب من المخاطر الذي يتم قبوله من طرف المؤسسة.[4]

1- التعرف على المخاطر الإئتمانية وتحديدها:

يتم التعرف على المخاطر الإئتمانية وتحديدها باستخدام القوائم والوثائق المالية التي تعتبر من أهم مصادر المعلومات والمؤشرات عن طبيعة وأنواع المخاطر التي تتعرض لها أي مؤسسة، حيث تساهم في تبيان أهم المتغيرات المؤثرة على نشاط المؤسسة، كالتغيرات غير المناسبة في المبيعات والتكاليف والتي تساعد في إبراز نوع المخاطر المتعرض لها في هذا المجال، والتي قد تنجم عن منافسة في الأسعار، أو انخفاض في جودة المنتوج أو في كفاءة الأداء.[5]

وبالإضافة إلى ذلك يُمَكن استخدام النسب المالية وتحليل القوائم المالية من توضيح مدى تعرض المؤسسة إلى المخاطر الإئتمانية، وبالتالي تبرز أهمية هذه المرحلة بالتعرف وتحديد نوع وحجم مخاطر أي مؤسسة، قصد تعيين طرق وأدوات التعامل مع هذه المخاطر. ولعل أهم الطرق الممكن استخدامها في البنوك الإسلامية هي طريقة RAROC[6].

1-1- مؤشر RAROC:

حيث تتضمن هذه الطريقة إدارة ثلاثة أنواع للمخاطر تتمثل في مخاطر السوق ومخاطر الإئتمان والمخاطر التشغيلية، حيث يقيس معدل RAROC المخاطر من خلال إحتساب المفاضلة بين المخاطرة والعائد من عدة موجودات وأنشطة كما تعطي قاعدة إقتصادية لقياس كل المخاطر ذات الصلة بطريقة منسجمة، وتعتبر أداة للمسيرين يمكنهم بواسطتها صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطرة والعائد لمختلف الأصول.
ويعرف معدل العائد المعدل على أنه النسبة بين العائد المعدل على مخاطر أصل مالي في فترة زمنية معينة وقيمة الخسائر غير المتوقعة أو رأس المال الإقتصادي وفقا للعلاقة التالية:[7]

RAROC= العائد المعدل/ رأس المال الخاص الإقتصادي

ويمكن توضيح ذلك أكثر بالعلاقة التالية:

RAROC = (النتيجة – المؤونات الإقتصادية) / رأس المال الخاص الإقتصادي

ثم بعد ذلك نقوم بمقارنة RAROC مع معدل مرجعي الذي يقيس تكلفة الأموال أو تكلفة الفرصة البديلة للحصول على أسهم البنك من طرف المستثمرين، كما يمكن أيضا أخذ التكلفة المتوسطة المرجحة كمعدل مرجعي أي تكلفة الأموال الخاصة زائد تكلفة الأموال المقترضة مرجحة على أ ساس وزن كل مصدر.[4]

2- تحليل المخاطر الإئتمانية ومعالجتها:

بعد التعرف على المخاطر وتحديد أنواعها، تأتي مرحلة معالجتها، التي يتم فيها كشف خيارات المعالجة، وانتقاء ووضع أحسن التدابير عن طريق اختيار أساليب وأدوات التعامل مع هذه المخاطر والتي يمكن تفصيل ها في النقاط التالية:[5]

2-1-إحتياطات خسائر الديون:

تسمى هذه الإحتياطات أيضا بالمؤونات على الخسائر لمحتملة، حيث تحتاج المصارف الإسلامية لتكوين هذه الإحتياطات التي تقررها التشريعات الرقابية في البلدان المختلفة ،ونظرا لتعدد صيغ التمويل وعدم تجانسها في المصارف الإسلامية المنتشرة عبر العالم يفرض عليها تطوير وسائل أكثر دقة في تقدير الخسائر المحتملة لتخصيص المبالغ المناسبة لمواجهة هذه الخسائر.

2-2- الضمانات:

تعتبر الضمانات أحد أهم الوسائل التي تستخدمها المصارف الإسلامية ،حيث تجيز الشريعة الإسلامية الرهن الذي يمثل أعيانا تقدم ضمانا لإلتزام آجل،إلا أنه لا يمكن للضمان أن يكون بديلا عن التقييم الشامل لملاءة المقترض وقدرته على السداد التي يجب أن تعطى لها أهمية قصوى.

2-3- الكفالات:

تساعد الكفالات الضمانات في تحسين جودة الإئتمان، والكفالات التجارية ذات أهمية بالغة كأدوات للسيطرة على المخاطر الإئتمانية في المصارف التقليدية، حيث أن التي لديها متعاملين بمقدورهم تقديم كفالات تجارية جيدة والوفاء بمتطلبات أخرى يمكنها أن تتأهل لإعفاء المتطلبات الرقابية لرأس المال بموجب اتفاقية بازل الجديدة ،ومع أن بعض المصارف الإسلامية تستخدم الكفالات التجارية من خلال طرف أخر كتبرع وعلى أساس رسم خدمة لا يزيد عن المصروفات الفعلية لتقديم الكفالة ، ونتيجة لعدم الإجماع الفقهي حول هذه المسألة لم تستخدم بفاعلية في المصارف الإسلامية.

2-3- التأمين التكافلي:

يمكن أن نقول أن أهم الوسائل المتاحة للمصارف الإسلامية لمواجهة مخاطر الإئتمان هو التأمين التكافلي بين مجموعة من المصارف الإسلامية

2- 4- المشتقات الإئتمانية:

تعتبر المشتقات المالية أحد أهم الوسائل الحديثة التي تستخدمها المصارف لمواجهة مخاطر الإئتمان حيث يباع الإئتمان إلى مستثمرين يرغبون في تحمل مخاطر العجز عن السداد ،لكن لم تستخدم المصارف الإسلامية هذا النوع من الأدوات نظرا لعدم توافقه مع مبادئ الشريعة ،ورغم بعض المحاولات من بعض الفقهاء الذين حاولوا ومازالوا يحاولون إيجاد حلول ملائمة تتناسب مع طبيعة الشريعة الإسلامية.

3- أدوات الرقابة على المخاطر الإئتمانية:

تضمنت الاتفاقية الجديدة بازل منهجين أساسيين لتحديد رأس المال المرجح وفق المخاطر الإئتمانية هما المنهج الموحد والمتضمن تصنيف المؤسسات طلبة التمويل حسب درجة المخطر التي تتضمنها ومنهج التقييم الداخلي حيث تقوم المصارف بتصنيف أصولها والمتعاملين معها بغرض تكوين الإحتياطات اللازمة ،ونظرا لأن صيغ التمويل الإسلامي متعددة وغير متجانسة فإن طريقة التقييم الداخلي تعتبر طريقة جيدة للرقابة على المخاطر الإئتمانية [6]

4- متابعة التقييم:

في هذه المرحلة يتم إعداد التقارير، ومراقبة النشاطات، والعروض المتبقية، مقارنة بحدود المخاطر، ومراقبة التطبيق الحسن لسياسة المخاطر، بتقييم الحدود والتغير الضامر في المخاطر أوّلا، وفي وظيفة تقييم النشاط والإستراتيجية المتبعة.

لا يجب على المؤسسة أن تركز على نشاط واحد فقط في المراقبة الداخلية، بل على كُلٍ من قدرتها على التنبؤ بالمخاطر وعلى تحويلها في الاتجاه المرجو بواسطة الأطراف أو الأساليب المناسبة، كالتقليل من عدم التأكد باستخدام التقنيات التسويقية وأنظمة المعلومات المتقدمة، أو تجنب المخاطر، أو منع الخسارة وتقليلها.

ويمكن القول بأن التنبؤ والتقدير الدقيقين يؤديان إلى:

- إما الاعتقاد بأن الخسارة المالية المتوقعة كبيرة وتكرار حدوثها عالٍ ومرتفع مما يؤدي بدوره إلى تجنب المخاطرة.
- وإما الاعتقاد بأن الخسارة المالية مُتَحَملة و بالتالي يمكن تحملها والتعامل معها إما بتحمل المخاطر أو تحويلها.

رابعا– آفاق وتحديات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:

1–تحديات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:

من بين أهم التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في إدارة المخاطر: [7]

- التركيز على إدارة الكفاءات وذلك بتطوير المهارات اللازمة لإدارة مخاطر عقود "المضاربة" و"المشاركة" التي مازالت في مراحلها الأولى.
- اعتماد المعايير والطرق والنماذج الإحصائية المناسبة لإدارة المخاطر لها ميزة وخصوصية أنشطة المصارف الإسلامية هو من العوامل التي تؤكد على المصداقية والشفافية وترفع من مستوى الأداء والإدارة، وبالتالي تشكل ضمان للمودع، ويمكن بنظرنا اعتمادها كوسيلة وليس كهدف، حيث بإتباع هذه المعايير، ستتكون عوامل الجذب التلقائية لأدوات الاستثمار وبالتالي يمكن تحقيق أهداف المؤسسة المالية.
- مدى تطابق هذه المعايير مع المعايير الدولية الصادرة من طرف اللجنة بازل[8] مع احترام طبعا طبيعة نشاط هذه المصارف سواء فيما يخص ملاءتها، ومجال كفاية رأس المال والمخاطر التي تواجهها.
- بالنسبة إلى إشكالية كفاية رأس مال، فالأمر يتعلق بالتعرف إلى أنواع المخاطر تبعا لطبيعة العمليات وإدارتها بشكل سليم، لأن نسب كفاية رأس المال تم استخلاصها بالاعتماد على تجربة المصارف في الدول الغربية، والتحدي هو قدرة المصارف الإسلامية على جذب الأموال العربية المستثمرة في العالم، والتي تقدر بما يتخطى 1400 مليار دولار.
- إن عدم وجود بعض الأدوات مثل الأصول المالية قصيرة الأجل والمشتقات المالية والسوق النقدية يعيق إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية

2–آفاق إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:

على ضوء هذه التحديات، تتجلى آفاق إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية في النقاط التالية:

- يمكن للمصارف الإسلامية أن ترتب المخاطر التي تتعرض لها حسب درجة خطورة وإمكانية التعرض لها، وذلك ببناء أنظمة لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية تكون مدمجة داخل نظم المعلومات التي تدير بها أعمالها.
- تفعيل دور مراجعة ومراقبةإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية حسب المفاهيم الأساسية للمراجعة الإسلامية. أي مراجعة المخاطر في معايير المراجعة الدولية و لجنة بازل. وكذا أساليب مراجعة إدارة المخاطر وتطبيقها على عمليات التمويل الإسلامي.وهذا كله يتم عبر موافقة مجلس إدارة المصرف وتبعا لإرشادات بازل2، على السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر على مستوى المصرف ككل، وبالتالي إخطار المجلس بصفة منتظمة عن المخاطر التي يتعرض لها المصرف. من أجل إقرار الأهداف، والاستراتيجيات، والإجراءات، بدراسة المقترحات، ليتم تقديمها للموافقة على مجلس الإدارة.

- يمكن وضع دراسات على فترة خمس سنوات لاستخلاص نسب إمكانية التعثر، ونسب الخسائر عند التعثر، والتي تختلف قطعا عن التجارب الغربية، وإبراز هذه النسب إلى لجنة بازل واستخلاص نسب كفاية رأس مال تتناسب مع وضع الصيرفة الإسلامية، لتأكيد خصوصية العمل في المنتجات الإسلامية، وبالتالي منح ضمانة للمستثمرين الذين يترددون في استثمار أموالهم لعدم قناعته بوجود كفاءة إدارية في إدارة الاستثمارات ومخاطرها.
- غالبا ما تقوم المصارف الإسلامية بدارسة وتقييم المخاطر التي تتضمنها المشروعات التي تطلب التمويل، بنفس الأساليب التي تقوم بها المصارف التقليدية، سواء فيما يتعلق بمخاطر العميل أو مخاطر البلد (سياسياً واقتصادياً) أو مخاطر العملة، وهذا رغم الاختلاف الروعي في عملية التمويل، فالمصارف الإسلامية، لمشاركتها في خسائر بعض العمليات تبعا لنوع العقود، فهي تقوم بالدور الذي تحجم عنه المصارف التقليدية في تقديم رأس المال المخاطر. لأن هناك حساسية عالية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، فعليها أن تتابع من ناحية نوعية، تطور النشاطات والقطاعات الاقتصادية، وبالتالي فان المخاطر لا تنحصر فقط إدارة الأموال، ولكن في اختيار شركائها في المشاريع، وما هي حدود هذا الاختيار، هذا بالإضافة إلى الإشراف على الاستثمار، ومتابعته ومراقبته.
- تطوير بعض طرق وتقنيات إدارة المخاطر المستخدمة في المصارف التقليدية كإمكانية تحويل المخاطر من بنك إسلامي إلى مؤسسات مالية إسلامية أخرى عبر طرق مستحدثة مثل التأمين التكافلي ، واستخدام تقنيات حديثة مثل عمليات المقايضة، ودراسة العلاقات بين المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية بدراسة احتمال حدوث مخاطرة ما تكون سبب لحدوث مخاطرة أو مخاطر أخرى .
- معرفة متطلبات بازل 2 وربطها بمعايير المحاسبة الدولية في التطبيق على البنوك حتى تتم المراجعة بدرجة اكبر من الكفاءة .
- بما يخص كفاية رأس المال والمخاطر المتعرض لها، فإن المصارف التي تزاول الأنشطة المصرفية الإسلامية مطالبة بأن تطبق اتفاق بازل II وبما يتسق مع مبادئ الشريعة وذلك باستخدام مرجعين المرجع الأول هو اتفاقية بازل II كما صدرت من لجنة بازل ولكن يؤخذ منها ما يتسق مع ضوابط الشريعة والمرجع الثاني هو وثيقة مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) الخاصة بمعدل كفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (باستثناء شركات التأمين).

الخاتمـــــة:

تواجه المصارف الإسلامية مخاطر ائتمانية أعلى من نظيرتها التقليدية، وذلك بسبب طبيعة التمويل التي تتميز به المصارف الإسلامية ،كما أن هذه المصارف مجبرة على استخدام وسائل محددة للتعامل مع مخاطر الائتمان و ذلك ضمن قيود الشريعة وهذا ما يبرز محدودية الطرق الحالية للتعامل مع مثل هذه المخاطر . زيادة

على ذلك هناك مخاطر أخرى تتخطى مخاطر الائتمان المتعارف عليها كمخاطر الاستثمار، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر معدل العائد، مخاطر التشغيل، مخاطر السمعة . فكل هذه المخاطر يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، والعمل بهدف تجنبها، ولما لا العمل على احتوائها لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح، ويكون الحل هو إدارة مستقلة على أن يشمل هذا النظام جميع المخاطر الذي يتعرض لها المصرف، وتأتي في مقدمتها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة . وعلى الرغم من الاختلاف الجوهري في الأنشطة المصرفية التقليدية عن الأنشطة المصرفية الإسلامية إلا أن جوهر إدارة المخاطر المصرفية والمحاور الرئيسية وأسسها لا تختلف كثيراً، لذا يجب انتهاز الفرصة لاكتساب الخبرة وخلق أنظمة إدارة المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية. وهذا كله يتم عبر خطوات نذكر من أهمها:

- تقوية مميزات جانبي الأصول والخصوم في المصارف الإسلامية والربط بين القطاع الحقيقي والمالي وترسيخ الاستقرار المالي
- خصوصية ميزات ميزانية المصارف الإسلامية تعطي الإشارة للمخاطر التي تواجهها ومنابعها بشكل خاص.
- الإدارة الذاتية للمخاطر التي تواجهها يمكن أن تقوي دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تنمية تمويل وتطوير كفاءة واستقرار الأسواق المالية الإسلامية.
- المعايير المتعلقة بالمصارف التقل يدية بحاجة إلى أن تعدل وتكمل المخاطر الخاصة التي تواجه المصارف الإسلامية. وهذا التحدي يلعب من طرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية(IFSB).

اقتراحات:

من خلال هذا البحث يمكن المساهمة بالاقتراحات التالية:

- تطوير أو خلق نماذج إحصائية لإدارة المخاطر توافق طبيعة نشاط المصارف الإسلامية.
- الاستعداد بالأنظمة وإجراءات العمل لتطبيق متطلبات إدارة المخاطر تناسب نشاط المصارف الإسلامية.
- دراسة العلاقات بين المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، وربطها بالمخاطر التي يواجهها المتعاملون، لتطوير القدرة على إدارة المخاطر.
- العمل على اكتساب الخبرة الفنية والقانونية في مجال إدارة المخاطر المالية وإدارة الأصول السائلة، وإدارة الأصول والخصوم.
- إرساء التعاون والعمل بين لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB). بهدف رفع أداء المصارف الإسلامية في مجال إدارة المخاطر
- التنسيق مع كبرى الشركات والهيئات الاستشارية المختصة في مجال إدارة المخاطر مثل: AIRMIC وALARM IRM[9]، قصد إرساء معايير جديدة تتناسب وطبيعة نشاط المصارف الإسلامية

والخدمات المالية الإسلامية بصفة عامة . وخلق أنظمة أو على الأقل برامج لإدارة المخاطر التي تواجهها هذه المصارف.

- على مجلس الإدارة أن يضع الإستراتيجيات الكلية لمخاطر الإئتمان بأن يبين رغبة المصرف في توزيع الإئتمان بحسب القطاع أو المناطق الجغرافية أو الآجال.
- على البنك وضع إجراءات مكتوبة تعكس الإستراتيجيات الإجمالية وتضمن تنفيذها .
- لابد أن تتضمن الإجراءات ما يتعلق بمخ اطر الإئتمان من سياسك التعرف على هذه المخاطر وقياسها ورصدها والسيطرة عليها.
- يتعين على المصارف الإسلامية أن يكون لديها نظام للإدارة المستمرة للمحافظ الإستثمارية المشتملة على مخاطر إئتمان.
- يتطلب الإدارة السليمة للائتمان أن يقوم المصرف الإسلامي بعمله في مجال متابعة الوثائق الخاصة بالمخاطر، والمتطلبات التعاقدية والالتزامات القانونية والرهون بكل فاعلية.
- على المصارف الإسلامية أن تعمل وفق معايير سليمة ومحددة لمنح الإئتمان حتى يمكن القيام بالتقييم الشامل للمخاطر الحقيقية للأطراف الأخرى في عقد التمويل وذلك لتفادي الانتقاء الخاطئ.
- من الضروري أن تقوم المصارف الإسلامية بتطوير النظم الداخلية لتصنيف المخاطر ، حيث يساعد النظام الجيد للتصنيف في معرفة درجات مخاطر الإئتمان في الأنواع المختلفة عن التمويل الممنوح وذلك من خلال تقسيم الإئتمان إلى مجموعات حسب درجة المخاطرة

الهوامش:

[1] ***Michel Matieu, l exploitant bancaire et le risque de crédit ,la revue banque,paris,2000,p :83.***

[2] **طارق عبد العال حماد؛ إدارة المخاطر : أفراد، إدارات، شركات، بنوك؛ الدار الجامعية؛ الإسكندرية؛ 2003 ص: .34**

[3] **عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،المغرب،2000،ص:59.**

[4] محمد نور علي عبد الله؛ تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، بين النظرية والتطبيق؛ عمّان؛ 1998، ص:44.

[5] عطية فياض، التطبيقات المصرفية لبيع المرابحة في ضوء الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، مصر، 1999، ص:64.

[6] نزيه حماد، عقد السلم في الشريعة الإسلامية،عرض منهجي مقارن، دار القلم، دمشق،دار الشامية،بيروت، ط 1، 1993،ص:.29

[7] منير إبراهيم هندي؛ الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات؛ الجزء الثاني؛ منشأة المعارف؛ الإسكندرية؛ 2003؛ ص 7

[8] *Arnaud de servigny,Le risque de crédit, nouveaux enjeux bancaires,2 édition dunod,paris,2003,p :38*

[9] العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر **Risk Adjusted Return On Capital**

[10] طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للتنمية للبحوث والتدريب، جدة المملكة العربية السعودية،2003ص:147 ،152.

[11] المرجع السابق ص: 84.

[12] **Islamic Finance and Basel II; Panel on International Regulatory Standards for Islamic Finance: Implementation Issues and Challenges; Kuala Lumpur; 28 March 2007Karl F Cordewener: Deputy Secretary General.**

[13] بالانتقال من مفهوم بيتر كوك في عام 1988 في بازل واحد إلى مقياس ماك دونانغ في مفهوم بازل 2، واللذان ابقيا على معدل ملاءة إجمالية 8% مع إدخال طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الاستثمار، وبالرغم من شمولها على تعديلات في مكونات احتساب قيم رأس المال المساند من جهة، وإدخال قيم لمخاطر التشغيل، والتي تساوي بصورة مبسطة 15% من متوسط رقم الأعمال لفترة 3 سنوات يفترض تكوين كفاية رأس مال لها تساوي 8%.

[14] **AIRMIC The Association of Insurance and Risk Managers; ALARM: The National Forum for Risk Management in the Public Sector; IRM: The Institute of Risk Management**

المراجـــع:

1- منير إبراهيم هندي؛ الفكر الحديث في إدارة المخاطر : الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات؛ الجزء الثاني؛ منشأة المعارف؛ الإسكندرية؛ 2003.

2- طارق الله خان، حبيب أحمد، إدا رة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للتنمية للبحوث والتدريب، جدة المملكة العربية السعودية، 2003.

3- طارق عبد العال حماد؛ إدارة المخاطر : أفراد، إدارات، شركات، بنوك؛ الدار الجامعية؛ الإسكندرية؛ 2003.

4- محمد نور علي عبد الله؛ تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، بين النظرية والتطبيق؛ عمّان؛ 1998.

5- محمد سليم وهبة،إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مقال في جريدة الشرق الأوسط، 2003.

6- عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،المغرب،2000.

7- عطية فياض، التطبيقات المصرفية لبيع المرابحة في ضوء الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، مصر، 1999.

8-Islamic Finance and Basel II; Panel on International Regulatory Standards for Islamic Finance: Implementation Issues and Challenges; Kuala Lumpur; 28 March 2007Karl F Cordewener: Deputy Secretary General.

9- Risk Issues In Islamic Banking, : Warren Edwardes, Islamic Banking Conference Bank of England,7 & 8 May 2002, ceo, Delphi Risk Management Limited.

10- Michel Matieu, l exploitant bancaire et le risque de crédit, la revue banque, paris, 2000.

11- Arnaud de servigny, Le risque de crédit, nouveaux enjeux bancaires, 2 éditions dunod, paris, 2003.